مركز الحوار السوري
Syrian Dialogue Center

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على الملف السوري

ورقة تحليلية على إثر انعقاد ندوة حوارية أقامها مركز الحوار السوري حملت نفس العنوان
بحضور عدد من الباحثين والفاعلين

http://sydialogue.org/ar/news/32

الثلاثاء ٢٩ شعبان ١٤٣٩ - ١٥ أيار ٢٠١٨

جدول المحتويات

مقدمة:..... ٢

المحور الأول : دوافع قرار الانسحاب ومستقبله وآثاره المحتملة على إيران:..... ٣

أولاً- دوافع قرار الانسحاب:..... ٣

ثانياً- انقسام في الداخل الأمريكي:..... ٣

ثالثاً- موقف أوروبي متأزم:..... ٣

رابعاً - مستقبل الاتفاق:..... ٤

خامساً - تداعيات قرار الانسحاب على الاقتصاد الايراني:..... ٤

المحور الثاني: الآثار المحتملة للقرار على الملف السوري ومستقبل الوجود الإيراني في سوريا:..... ٥

أولاً- أهداف "إسرائيل" وتصعيدها ضد الوجود الإيراني في سوريا:..... ٥

ثانياً - علاقة ايران وروسيا بين التحالف والتنافس:..... ٦

ثالثاً- مستقبل الوجود الإيراني في سوريا – تغلغل في الدولة والمجتمع ودعم الميليشيات:..... ٦

كيف سترد إيران؟..... ٧

خاتمة وتوصيات:..... ٧

مقدمة:

أثار الانسحاب الأمريكي المنفرد مؤخراً من الاتفاق النووي للدول (5+1) مع إيران تساؤلات عديدة حول الخطوات القادمة التي تنوي الإدارة الأمريكية القيام بها، وذلك وسط تصعيد إسرائيلي متزايد ضد المصالح الإيرانية داخل الأراضي السورية، بما يشكل تأثيراً مباشراً على الوضع السوري بالنظر الى نفوذ إيران الإقليمي.

على المستوى الدولي، يُلحظ انفراد الإدارة الأمريكية بخطوتها، حتى أنها لم تلقى تأييداً من أقرب حلفائها في حلف شمال الأطلسي (بريطانيا)، التي عادة ما تحرص على الاقتراب من السياسات الأمريكية عموماً، إضافة إلى معارضة بقية الحلفاء الأوربيين للانسحاب من الاتفاقية، فضلاً عن المواقف التقليدية لروسيا والصين المعارضة لهذا التوجه في مجموعة (٥ +١).

علاوة على ذلك، تلقى هذه الخطوة معارضة من العديد من الأطياف داخل الولايات المتحدة، ومنهم أنصار الرئيس الأسبق "اوباما" الذي وقع هذه الاتفاقية، وسط تقارير تحدثت عن أن جهود الاتفاق النووي كانت ثمرة لعمل استمر لمدة ١٢ عاماً ل" اللوبي الايراني" في كل من الولايات المتحدة وأوروبا[١].

على المستوى الاقليمي، تلقى هذه الخطوة دعماً واضحاً ومباشراً من "إسرائيل"، والتي كانت الأشدّ معارضة لذلك الاتفاق منذ بدايته، إضافة إلى تأييد المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، فيما لقيت معارضة من تركيا باعتبارها خطوة تؤدي إلى "زعزعة الاستقرار في المنطقة" حسب وصف الرئيس التركي.

ويعتبر محللون بأن الاتفاق النووي الإيراني كان ثاني أسوأ اتفاق أجرته الإدارة الأمريكية السابقة فيما يتعلق بانعكاساته على الملف السوري بعد الاتفاق على تسليم أسلحة النظام السوري الكيماوية، يفتح هذا بالتأكيد الباب مشرعاً للتساؤلات حول تأثير الانسحاب منه على الملف السوري.

ولمزيد من الإضاءة على هذه الخطوة وانعكاساتها على المستويين الدولي والاقليمي، ومدى تأثر الملف السوري فيها سلباً أو إيجاباً، أقام مركز الحوار السوري ندوة حوارية بعنوان" الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على الملف السوري"، وذلك في يوم الثلاثاء ٢٩ شعبان ١٤٣٩هـ، الموافق ل ١٥ أيار ٢٠١٨ م بحضور عدد من السياسيين والباحثين والإعلاميين وممثلي قوى الثورة والمعارضة السورية.

أُعدّت هذه الورقة من خلال اتباع قاعدة "تشاتام هاوس"[٢]، ومن دون التقيّد بالترتيب الزمني للعرض والمداخلات، وتم التقسيم الموضوعي للمواضيع بقصد ترتيب الأفكار بطريقة سلسة وموضوعية تساعد القارئ- ما أمكن- على فهم المضمون.

---

[١] للاطلاع على أهم بنود الاتفاق النووي الموقع عام ٢٠١٥ بين ايران ودول (٥+١) انظر : "أهم بنود الاتفاق بين ايران ومجموعة٥+١"، الجزيرة نت، https://bit.ly/2DKdokA .

[٢] يقصد بقاعدة "تشام هاوس" بأنه: "حينما يعقد اجتماع أو جزء منه في إطار قاعدة تشاتام هاوس، فإن المشاركين يكونوا أحراراً في استخدام المعلومات التي يحصلون عليها، لكن من دون كشف هوية المتحدث أو انتماءه أو أي شخص آخر، ودفعاً للقارئ للتركيز على سياق الحوار ومضمونه بغض النظر عن أشخاصه.

جاءت الورقة في مقدمة ومحورين وخاتمة: يتضمن المحور الأول الدوافع الأمريكية من قرار الانسحاب، وقراءة المواقف المختلفة منه وتداعياته على ايران نفسها، وتناول المحور الثاني الآثار المتوقعة على الملف السوري ومستقبل النفوذ الإيراني في سوريا وسط تدخل فاعلين آخرين كروسيا و"اسرائيل"، فيما حملت الخاتمة جملة من التوصيات لقوى الثورة والمعارضة للتعامل مع هذه المرحلة.

المحور الأول : دو افع قرار الانسحاب ومستقبله و آثاره المحتملة على إيران:

أولاً- دو افع قرار الانسحاب:

بداية أشار خبير ومدير لمركز بحثي إلى أن ظروف توقيع الاتفاق النووي في العام ٢٠١٥، كانت قد حملت العديد من النقاط التي كانت تشير لعدم احتمالية استمراره، وأهمها احتمال حدوث تغيّر في الإدارة الأمريكية وهذا ما حصل، بالإضافة لمواقف قوىّ إقليمية معارضة للاتفاق كـ "اسرائيل"، حيث كان موقفها أحد أبرز الأسباب التي دفعت للقرار، مشيراً إلى الوعود التي قدمتها إدارة "ترامب" للداخل الأمريكي أثناء الحملة الانتخابية، وعلى رأسها نقض إرث الرئيس "أوباما"، والتحول من الدبلوماسية الناعمة إلى الدبلوماسية الخشنة، حيث تسعى الإدارة الأمريكية الجديدة لمعالجة الملفات التي تواجهها كلاً على حدة، وذلك عبر عقد صفقات تزيد المنفعة الأمريكية، ولا سيما أن القرار الأمريكي بات في يد الرئيس بعد التغييرات التي أحدثها في الأجهزة الحكومية، وتعيين مسؤولين مقربين منه.

وفي سياق متصل، اعتبر باحث وأكاديمي سوري بأن قرار الانسحاب الأمريكي من الاتفاق كان استجابة للمطالب الإسرائيلية في المقام الأول، وحدد ثلاثة مآخذ للإدارة الأمريكية الجديدة على الاتفاق الذي وُقّع في عهد "أوباما"، وهي:

الأول، أنه لم يتناول برنامج الصواريخ البالستية الإيرانية، والذي يشكل تهديداً للأمن الإقليمي، والثاني، أن الاتفاق لم ينصّ على وقف تخصيب اليورانيوم بشكل كامل، والاعتراض الثالث هو عدم ربط الاتفاق بملفات أمنية إقليمية، وهو مطلب إقليمي بالأصل.

ثانياً- انقسام في الداخل الأمريكي:

رأى باحث في مركز دراسات بأن هناك انقساماً واضحاً في الداخل الأمريكي حول الموقف من قرار الانسحاب، ففي الوقت الذي مارس فيه أنصار "ترامب" تحريضاً وانتقاداً واسعاً ضد الاتفاق وصولاً لدعم قرار الرئيس بالانسحاب منه، نجد أن أنصار الرئيس السابق "باراك أوباما" يدافعون بقوة عن الاتفاق، معتبرين إياه أحد أبرز إنجازات إدارة "أوباما"، ومن هنا نرى بأن شخصيات مثل "أوباما" و"جون كيري" وعدد من مستشاريهما السابقين، بالإضافة إلى اللوبي الإيراني، والأصوات المؤيدة له أو المتعاطفة معه، والمنتشرة في بعض مراكز الأبحاث والمؤسسات الإعلامية، ينتقدون بشدّة خطوة الرئيس "ترامب"، محذرين من المخاطر التي قد تنجم عن قرار الانسحاب من الاتفاق.

ثالثاً- موقف أوروبي متأزم:

أثار قرار الانسحاب الأمريكي انتقادات الدول الأوروبية الحليفة الموقعة للاتفاق (بريطانيا وفرنسا وألمانيا)، والتي أعلنت أنها ملتزمة بالاتفاق مع الجانب الإيراني، معتبرة أن الخطوة الأمريكية لم تكن مبررة.

لكن، ومع تهديدات "ترامب" بمعاقبة الشركات الأوروبية التي تتعامل مع إيران خلال أشهر قليلة بعد قرار الانسحاب، يبرز التساؤل حول مدى قدرة الجانب الأوروبي على الاستمرار في الاتفاق.

وهنا يعتقد خبير ومدير مركز بحثي بأن أوروبا لن تكون قادرة على أن تستمر في الاتفاق في حال استمر "ترامب" بالتهديدات التي وعد بها، وذلك في وقت فشلت فيه ألمانيا وفرنسا في ثني "ترامب" عن قراره.

من جهته تساءل مدير بحثي آخر عن إمكانية قيام الدول الأوروبية بدور الوسيط بين الإدارة الأمريكية وبين ايران للوصول إلى صيغة جديدة في الاتفاق تأخذ في الاعتبار الموقف الأمريكي وبقبول من الطرف الإيراني، خصوصاً في النقطة المتعلقة بالبرنامج الصاروخي البالستي الإيراني، وأشار إلى أن هذا التساؤل ينبع من وجود دلائل برزت في الأيام الماضية، وأهمها تصريح نائب وزير الخارجية الروسي بأنه "يجب على إيران تقديم تنازلات صعبة من أجل الحفاظ على الاتفاق"، إضافة للمهلة التي مُنحت للشركات الأوروبية من ٣ إلى ٦ أشهر لإنهاء تعاملاتها مع إيران. لكن خبيراً ومديراً لمركز بحثي قلل من إمكانية نجاح هذا الدور المحتمل للاعب الأوروبي، خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي بات مهلهلاً، وغير قادر على اتخاذ قرارات حاسمة، وأقصى ما يمكن أن يصل إليه هو التوسط في موضوع الصواريخ البالستية.

رابعاً - مستقبل الاتفاق:

رأى مدير مركز دراسات أن الهدف النهائي الذي تسعى إليه الإدارة الأمريكية من الانسحاب غير واضح بشكل كامل، معتبراً أنه لن يكون هناك غالباً حرب مطلقة أو تقليدية، وإنما ممارسة ضغوط على إيران للحصول على صياغة جديدة للاتفاق، تحدد علاقتها بجيرانها، وترسم حدود نفوذها في المنطقة بشكل يضمن أمن حلفاء الولايات المتحدة.

كما أشار إلى احتمالية عقد صفقات جزئية بين إسرائيل وايران في سوريا، فضلاً عن إمكانية عقد صفقات على الجانب الآخر في اليمن، والحدّ من إطلاق الصواريخ من اليمن باتجاه السعودية، كما يرى بأنه ورغم الشعارات العريضة للإدارة الأمريكية بتقليص النفوذ الإيراني، إلا أنه لا توجد مقومات إرادة قوية لتطبيق تلك الشعارات، وسيكون سقف السياسة الأمريكية الحد من النفوذ الإيراني جنوب سوريا، ووقف الصواريخ البالستية، وربما تخفيف مظاهر الوجود الإيراني دون الحد من الوجود الحقيقي في المنطقة ككل، وفي سبيل ذلك قد نرى حسب رأيه بعض الضربات الخفيفة الموجعة ضد إيران لدفعها نحو التفاوض من جديد حول ما تم ذكره آنفاً.

من جهته رأى باحث في مركز بحثي بأن الباب لا يزال مفتوحاً أمام إمكانية التفاوض على اتفاق جديد أو تعديل الاتفاق القائم، ولا سيما في ظل اعتراف العديد من الدول الأوروبية بأن الاتفاق الحالي غير كامل، وأنه يعاني من عيوب تحتاج لمعالجة، وعلى رأسها البرنامج الصاروخي الباليستي الإيراني.

خامساً - تداعيات قرار الانسحاب على الاقتصاد الايراني:

أكد مدير مركز بحثي أنه ورغم تأقلم إيران مع العقوبات إلا أنها باتت مرهقة بالنسبة لها، مشيراً إلى أن العملة الإيرانية فقدت حوالي نصف قيمتها منذ قرار الانسحاب، إضافة لانتهاء عدد من العقود مع شركات أجنبية.

من جهته اعتبر باحث في مركز دراسات بأن عقوبات أمريكية منفردة ستفقد التأثير الحقيقي إن لم ترافقها مساندة دولية، لأن إيران قادرة على الالتفاف عليها، كما اعتبر بأن التأثير غالباً سيكون اقتصادياً الأمر الذي قد يضعف قدرات إيران في دعم الميليشيات الطائفية في المنطقة، إضافة لإحداث مشاكل اقتصادية داخلية تؤثر على النظام السياسي مع إمكانية اندلاع احتجاجات شبيهة بالتي شهدتها إيران نهاية العام الفائت.

وعن شكل العقوبات الأمريكية أشار إلى أن منها ما يحتاج مدة ٩٠ يوماً للعودة، وهي المتعلقة بالتعاملات المصرفية وتجارة الذهب، والمعادن النفيسة والحديد والألمنيوم وغيرها، إضافة إلى العقوبات المرتبطة بقطاعات أخرى كقطاع السيارات والاستيراد والتصدير.

وهناك عقوبات أخرى تحتاج إلى ما يصل إلى ١٨٠ يوماً، وهي المتعلقة بمشغلي الموانئ الإيرانية وقطاعات النقل البحري وقطاع النفط وخدمات التأمين وقطاع الطاقة.

المحور الثاني: الآثار المحتملة للقرار على الملف السوري ومستقبل الوجود الإيراني في سوريا:

أولاً- أهداف "إسرائيل" وتصعيدها ضد الوجود الإيراني في سوريا:

تناولت العديد من المداخلات في الندوة أهمية الدور الإسرائيلي في القرار الأمريكي المتعلق بالانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران، وأكدوا على أن "اسرائيل" بلا شك المستفيد الأول من تبعات القرار الأمريكي.

فقد أشار باحث وأكاديمي سوري إلى أن العام ٢٠١٨ شهد تصعيداً إسرائيلياً غير مسبوق ضد الأهداف الإيرانية، كما أن الضربة الإسرائيلية الأخيرة جاءت بُعيد القرار الأمريكي مباشرةً، والتي امتدت لثلاثة أيام وطالت معظم الدفاعات الجوية للنظام السوري وفي مناطق مختلفة من البلاد، والتي يتحكم بها الإيرانيون، وبحسب معلوماته، فقد تم خلالها استهداف مستودعات صواريخ بالستية، ورأى بأن اسرائيل تهدف لتدمير جميع القدرات الإيرانية على توجيه أي ضربات أو إطلاق أي صواريخ انطلاقاً من الأراضي السورية ضد أهداف إسرائيلية.

وعن احتمالية اندلاع صراع على الأرض بين "اسرائيل وايران"، اعتبر بأن هذا الأمر مستبعد، لأن كلا الطرفين لا يريد المواجهة العسكرية المباشرة، فإيران لا تسعى لأن تشتت انتباهها عن مهمتها الأساسية في سوريا، وهي تثبيت أركان النظام وتثبيت بشار الأسد كشخص، والحؤول دون وصول نظام آخر لا يتوافق مع أهدافها الإقليمية.

أما بالنسبة لـ "اسرائيل"، فجيشها ليس مُعدّاً للمواجهة العسكرية البرية، وإنما تستثمر التفوق التقني الكبير لسلاحها الجوي، وبالتالي، فمن المرجح حسب رأيه أن تشهد الأيام القادمة استمراراً للضربات الإسرائيلية ضد الأهداف والمصالح الإيرانية وإضعاف القدرة الصاروخية لإيران على نفس الشكل، دون أن تقوم "اسرائيل" بما من شأنه أن يضعف نظام الأسد، فبحسب رأيه، لا توجد نية لدى "إسرائيل" لإسقاط نظام الأسد في الفترة القريبة القادمة على الأقل، باعتبار أن بشار الأسد بات أحد عُقد النظام الأمني الإقليمي، ولا ترغب بالتالي "اسرائيل" بحدوث فوضى حولها.

وفي سياق متصل أكد أكاديمي ومدير في مركز بحثي بأن الموقف الأمريكي من الوجود الإيراني في سوريا محكوم بالمصلحة الإسرائيلية، وبالتالي، فمن الممكن أن تقبل بوجود إيراني في سوريا بعيداً عن منطقة الجنوب، واعتبر بأن الإدارة الأمريكية ترغب بأن تجعل من الوجود الإيراني في سوريا أحد البنود التفاوضية في الملف النووي.

من جهته، اعتبر مدير مركز بحثي بأن العامل الإسرائيلي يشكل أحد الأذرع الأمريكية للتعامل مع إيران، ويكمن الطموح الإسرائيلي بتأمين الجنوب السوري كأقصى حد حسب رأيه، منوهاً لاحتمالية استغلال روسيا لعلاقتها ب "إسرائيل"، ورعاية صفقة جزئية بين إيران و"إسرائيل"، بحيث يتم فضّ الاشتباك في الجنوب السوري، ويتم الضغط على الولايات المتحدة للعودة إلى طاولة المفاوضات حول الملف النووي.

ثانياً - علاقة ايران وروسيا بين التحالف والتنافس:

ذكر مدير في مركز بحثي بأن إيران بدأت تشعر بالفعل بخسران مكاسب اقتصادية لصالح الروس في سوريا، ومن المتوقع بالتالي أن تسعى لزيادة نفوذها في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية السورية لضمان نفوذها مستقبلاً.

فيما توقع باحث وأكاديمي سوري نشوء ديناميكيات جديدة يقوم بها الأسد بالتعاون مع روسيا لاستبدال بعض القيادات الموالية لإيران في أجهزة الأمن بداية، وفي الجيش لاحقاً، والتضييق على الميليشيات المرتبطة بإيران في مرحلة لاحقة، بالإضافة لإمكانية التراجع عن قرارات خدمت المصالح الإيرانية ولم تحظى بتصديق مجلس الشعب، كالقرار الذي تم بموجبه احتساب ميليشيات الدفاع المحلي كجزء من الجيش السوري، والذي صدر عن وزير الدفاع.

إلا أنه أكد في الوقت نفسه على أن العلاقات الروسية الإيرانية لطالما كانت محل نقاش، فيما إذا كانت علاقة استراتيجية أم علاقة تحالف تكتيكي، وخلص إلى القول بأنه وعلى الرغم من عدم وجود تطابق بين أهداف القوتين، فكلما اشتد عداء المجتمع الدولي ضد إحداها تزداد علاقتهما تحسناً، وهذا ما يحصل اليوم، مما يشكل مدعاة لتحسين تعاونهما على المستوى الاستراتيجي.

وفي نفس السياق، اعتبر خبير ومدير مركز بحثي بأن الروس لا زالوا بحاجة لوجود إيراني في الوقت الحالي اكثر من السابق، حيث تسعى روسيا لتوظيف قضية الوجود الإيراني في عقد صفقات مع الولايات المتحدة و"اسرائيل".

ثالثاً- مستقبل الوجود الإير اني في سوريا – تغلغل في الدولة والمجتمع ودعم الميليشيات:

أكدت العديد من المداخلات من المشاركين الحضور بأنّ النفوذ الإيراني بات متغلغلاً في بنى المجتمع والمؤسسات الرسمية والمجتمعية، وأجهزة الأمن والجيش والميليشيات المحلية في سوريا.

فقد رأى باحث وأكاديمي سوري أن نزع القدرة الصاروخية لإيران عبر توجيه ضربات مستمرة لن يفضي إلى إنهاء وجود إيران في سوريا على أي حال، وبالتالي، مادامت إيران قادرة على الاستمرار بالتحكم بميليشيات محلية سواء تلك المنضوية بشبكة قوات الدفاع المحلية، أو تلك الميليشيات المنضوية تحت ألوية ما يسمى ب "المقاومة الإسلامية"، فهذا يعني أنها مازالت قادرة على التحكم بشكل أو بآخر بالنظام السوري.

وحول التلميحات الإسرائيلية حول تعويم نظام الأسد مقابل فك ارتباطه بإيران، اعتبر الباحث بأن الأمر تقف دونه العديد من الحواجز، سيما وأن ايران لا زالت تلعب دوراً مهماً في الساحة السورية.

لكن في المقابل، أكد الباحث على أن إيران تدرك تلك الاحتمالات، لذا تسعى لتعزيز مكانة ميليشياتها من خلال ربطها بفعاليات اقتصادية محلية، سواء عقود إعادة الإعمار أو من خلال الخدمات وبعض المشاريع "الخيرية" والاجتماعية وجمعيات ومؤسسات مجتمعية وأهلية بعيداً عن المنفعة الاقتصادية، ولكن ضمن إطار التنافس على المصادر المحلية، بحيث تمنع النظام من الاستفادة من هذه المصادر.

وتبعاً للسياسة الإيرانية التقليدية، فإيران اليوم لا ترغب بوجود جيش قوي في سوريا، لأن من شأن ذلك أن يقوّض خططها في إنشاء الميليشيات المحلية ومد نفوذها مستقبلاً، والتي تبقى أكثر استجابة للنفوذ الإيراني، ويبقى التعامل معها أكثر مرونة قياساً بالتعامل مع جيش نظامي.

من جهته توافق مدير مركز بحثي مع تلك الرؤية مؤكداً بأن إيران لا تراهن على فكرة التشييع في سوريا، بل على قوات الدفاع المحلي التي تتشكل من طوائف سوريا المختلفة، ومحاولة شراء أحزاب ومؤسسات مجتمع مدني والتغلغل ضمنها وبناء نفوذ مستقبلي، وهو ما تتقنه السياسة الإيرانية.

كيف سترد إيران؟

وحول ما يمكن أن تقوم به إيران لمواجهة القرار الأمريكي وتبعاته على وجودها في سوريا، اعتبر باحث سوري بأن ايران قد تقوم بتوجيه ضربات لمن تعتبرهم تهديداً أمنياً أو من يمكن توظيفهم لمحاربتها على الأرض السورية، بالذات فصائل الجبهة الجنوبية أو قوات سورية الديمقراطية، وهنا تتقاطع مصالحها مع روسيا، سواء بدفع قوات سورية الديمقراطية للتفاوض مع النظام عبر افتعال معارك في المنطقة الشرقية، أو من خلال محاولة السيطرة على مناطق تقع تحت سيطرة قوات المعارضة في جنوب سوريا، خصوصاً تلك الواقعة شرق اوتوستراد دمشق درعا وصولاً إلى نصيب.

خاتمة وتوصيات:

في ظل هذا التزاحم الدولي القائم في سوريا والمنطقة، ومع فشل المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري في استثمار الأحداث الجارية، وفي وقت شارفت فيه المرحلة العسكرية ودور العسكر على الأفول، تقل الخيارات المتاحة أمام قوى الثورة والمعارضة، لكن دون أن تعدم الأدوات والوسائل التي من شأنها تحويل القضية السورية إلى قضية مستمرة تتوفر لها عناصر الصمود.

وقد حملت بعض المداخلات توصيات ونصائح للتعامل مع المرحلة الحالية، فذكر خبير ومدير مركز بحثي أنه ينبغي العمل في الفترة القادمة على رد العافية إلى الضمير والاحساس السوري، بما فيه الأهالي النازحين أينما حلّوا، واعتبر بأن هنالك فرصاً كبيرة لتمكين عمل المجتمعات المدنية وكف يد الفصائل التي تعرقل عملها، ودعم صمود القوى المحلية، وعدم عرقلة المشروع المدني بأي شكل.

وأكد على أن قوى الثورة والمجتمع أمام هذا الجو بحاجة إلى تقويم نفسها ودعم صمود الشعب بمؤسساته المجتمعية بدون أي أجندة، فالناس بحاجة لخدمات وتنمية وتوفير البيئة الملائمة لدعم صمودهم واستمرارهم. ورأى بأن المرحلة بحاجة لاسترداد العافية، والقوى الكامنة والكمون الموجود لدى الأفراد والمؤسسات السورية في الداخل والخارج.

كما ينبغي على الفصائل المسلحة من وجهة نظره أن تدرك أنها إن أرادت الاستمرار، فعليها الانخراط في مجموعات العمل التابعة لتركيا أو الأردن، أو يتركوا السلاح وينخرطوا في المجتمع لممارسة دور إيجابي.

من جهته أعاد مدير مركز بحثي آخر التأكيد على جملة من النقاط التي من شأنها أن تؤسس لحالة تساعد على مقارعة النظام، عبر الابتعاد عن الكيانات والأيديولوجيات الضيقة والمناطقية والتصورات الأحادية، والعمل على بناء نموذج واحد يفكر بعقل الدولة، تُفعّل فيه إرادة الجماهير، ويتم العمل على خدمتهم وليس استخدامهم، عبر الانتقال من الارتجالية إلى التخطيط، ومن الفصائلية إلى التكامل، ومن التخطيط قصير الأمد إلى التخطيط طويل الأمد.

وفي السياق نفسه، أكد أكاديمي وباحث سوري على أن هنالك توجهاً دولياً نحو إنهاء صراع قوى الصورة والمعارضة مع النظام من خلال تمييع قضايا جوهرية، منها المحاسبة والانتقال السياسي، ووجود ضغوط لتقديم تنازلات مخزية، واعتبر بأن التصدي لهذه التحديات لا يمكن أن يتحقق الا بالتحام قوى الثورة مع حاضنتها الشعبية في المناطق التي تبسط فيها سيطرتها على الخصوص، والتكامل مع القوى والمؤسسات المحلية، لبناء مواقف أكثر متانة واستقلالية في العلاقات مع الآخرين.